

Distr.: General
15 October 2012

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/66/L.63)]

٢٩٣/٦٦ - آلية رصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة للألفية الذي أدى إلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية وسلط فيه الضوء على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

(١) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٣)، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الأخرى المعنية بالمبادئ الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمبادئ المتصلة بها،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية العمليات الجارية لتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن آلية الرصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(٥)،

وإذ تحيط علما أيضا بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠٠^(٦) والتزم فيه القادة الأفريقيون باحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والنهوض بالعدالة الاجتماعية لكفالة تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة،

وإذ تعيد تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي وضعها الاتحاد الأفريقي^(٧)،

(٢) انظر القرار ١/٦٣.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) A/65/165.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٥٨، الرقم ٣٧٧٣٣.

(٧) A/57/304، المرفق.

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، **وإذ تضع في اعتبارها** أيضا ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الشراكة في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التنمية والسلام والأمن، **وإذ تحيط علما** بالتقدم الذي أحرزه جميع شركاء أفريقيا في التنمية والجهات المعنية الأخرى في دعم أفريقيا،

وإذ تعيد أيضا تأكيد التزامها بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية على نحو تام حسبما أعيد تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٨)،

وإذ تدعو جميع الشركاء المعنيين إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتصلة باحتياجات أفريقيا الإنمائية على نحو فعال في الوقت المناسب،

وإذ تسلم بأهمية رصد تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا في تعزيز أثر الجهود المبذولة من أجل التنمية من خلال كفالة قدر أكبر من المساءلة في كل من البلدان المانحة والمتلقية،

وإذ تسلم أيضا بأنه توجد بالفعل مجموعة واسعة من الآليات المختلفة لرصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا،

١ - **تقرر** إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا بناء على آليات الرصد القائمة وفقا للفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/١ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

٢ - **تقرر أيضا** إجراء استعراض كل سنتين تحت إشراف الجمعية العامة في سياق بند جدول أعمالها المكرس لتنمية أفريقيا؛

٣ - **تقرر كذلك** أن تكون آلية الرصد عملية تتولى زمامها الجمعية العامة يتم إنشاؤها في إطار الهياكل القائمة؛

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

- ٤ - **تؤكد** أهمية مبدأي المساواة المتبادلة والشراكة في آلية الرصد، مع التركيز على التزامات الشركاء في التنمية والبلدان الأفريقية على حد سواء؛
- ٥ - **تؤكد أيضا** أهمية أن تستند آلية الرصد إلى بيانات موثوق بها تتاح في الوقت المناسب، على صعد منها الصعيد القطري، لإتاحة إمكانية إجراء تقييم للتأثير والآثار، باتباع نهج قطاعي؛
- ٦ - **تؤكد كذلك** ضرورة أن تركز آلية الرصد على تنفيذ ما يترتب على الشركاء في التنمية والبلدان الأفريقية من التزامات متعددة الأطراف ناشئة عن جملة أمور من بينها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛
- ٧ - **تطلب** إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يعمل بمثابة أمانة للاستعراض، بالتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٨ - **تهيب** بالكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المشاركة في الاستعراض عند الطلب، وتدعو جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى القيام بذلك؛
- ٩ - **تقر** بأن لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات دورا هاما في حشد الدعم لتنمية أفريقيا ورصدها، وتدعوهم في هذا الصدد إلى المشاركة في الاستعراض الذي يجري كل سنتين؛
- ١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام حشد جهود الكيانات المعنية في الأمم المتحدة وتنسيقها لكفالة الاتساق مع العمليات الأخرى على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- ١١ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم حسب الاقتضاء بتحديد الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وإعادة تخصيصها لتمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أن ينفذ على نحو فعال ولايته المتعلقة بآلية الرصد؛
- ١٢ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين التقرير الأول من التقارير التي تقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

الجلسة العامة ١٣٠

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢